

مشروع مكتب خدمات إلكترونية في السعودية

لقد أصبحت التكنولوجيا أمرًا مرافقًا لكلّ نشاطات الإنسان الحياتية، فمعظم الأمور التي يريد أن ينجزها المرء يحتاج فيها إلى التكنولوجيا لإتمام ما يريد، وثمة أناسٌ لا يعرفون كيف ينجزون هذه الأعمال إلكترونيًا، ومن هنا جاءت أهمية هذا المشروع الذي لا يتطلّب رأس مال كبير، وبالمقابل له أرباح جيّدة، هذا كلّهُ بالإضافة إلى كونه مشروعًا يجذب الشباب بشكلٍ كبير، وذلك لأنّهم يحبّون التكنولوجيا والخوض فيها.

ولذلك فإنّ مشروع مكتب الخدمات الإلكترونية بات من المشاريع التي يميل إليها الشّباب، ففي هذا المشروع يقوم صاحبه بافتتاح مكتب يساعد من خلاله الناس على إنجاز أعمالهم الإلكترونية مقابل مبلغ مالي متفق عليه بين الطرفين، وهذه الأعمال قد تكون دفع فواتير مثلاً أو تصوير مستندات، أو التقديم على وظيفة وغير ذلك من الأمور.

شروط فتح مكتب خدمات الكترونية في السعودية

لكي يفتح المرء مكتبًا للخدمات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ينبغي له إجراء بعض الأمور، وهي كما يأتي:

- الذهاب إلى الجهات المسؤولة واستخراج الأوراق المطلوبة لترخيص المكتب والعمل بعد الموافقة على المشروع، وذلك لضمان عدم حدوث مشكلات أو مخالفة للقوانين.
- أن يملك صاحب المشروع رأس مال مناسب لفتح هذا المشروع، فلا ينبغي أن يبدأ بهذه الخطوة ما لم يتوقّر معه من المال ما يكفي لذلك.
- فتح حساب بالبنك، وذلك ليتمكّن صاحب المكتب من دفع الفواتير وتسديد الخدمات عن طريقه.
- انتقاء المكان المناسب الذي يساعد على نجاح المشروع وإتمامه.
- كثرة المعارف والعلاقات لزيادة الزبائن.
- الدعاية والإعلان المستمر لخدمات المكتب، وذلك ليصبح أكثر شهرة.

خطوات فتح مكتب خدمات الكترونية في السعودية

إذا أراد صاحب مشروع فتح مكتب خدمات إلكترونية أن يبدأ مشروعه فعليّه اتّباع ما يلي:

- اختيار المحل المناسب في المكان المناسب الذي يضمن توجّه الزبائن إليه.
- استخراج الأوراق المطلوبة لترخيص افتتاح المكتب.
- فتح حساب في البنك، وذلك لتحويل الفواتير والدفوعات عن طريقه.
- شراء المعدّات اللازمة للمشروع، وذلك من حواسيب إلى مكاتب إلى شبكة إنترنت، وغير ذلك من الأمور الضرورية.
- القيام بالدعاية للمكتب ليتم معرفته، ولا سيّما عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

خدمات يقدمها مكتب خدمات الكترونية في السعودية

يقدم مكتب الخدمات الإلكترونية العديد من الخدمات، ومن أبرز هذه الخدمات التي يقدّمها هذا المكتب:

- تقديم الأوراق الرسمية في الدوائر الحكومية.
- تصوير الأوراق، والطباعة، والمسح الضوئي للوثائق "السكانر".
- ترجمة الأوراق الرسمية من لغة إلى أخرى بحسب الطلب.
- دفع الفواتير المترتبة على المواطن.
- سحب بعض الأوراق الرسمية من الدوائر الحكومية.
- البحث عن فرص عمل وشواغر.

عوامل نجاح مكتب خدمات الكترونية في السعودية

ينبغي لنجاح مشروع مكتب الخدمات الإلكترونية أن تتوفر فيه بعض العوامل المهمة، ومنها:

- ترخيص المشروع قبل البدء به إن أراد له الاستمرار.
- جلب الأدوات اللازمة لعمل المكتب على أكمل وجه.
- العمل الجاد والالتزام بالعمل.
- الصدق مع الزبون، وعدم مباطلته.
- توفير العمال المناسبين لسرعة العمل.
- انتقاء مكان مناسب للمكتب، وذلك بحيث يكون مكاناً مهنياً مهنياً ليسمح عددًا أكبر من الزبائن.
- التعامل مع الزبائن معاملة حسنة.

نصائح لفتح مكتب خدمات الكترونية في السعودية

إذا أراد صاحب المشروع أن يفتح مكتباً للخدمات الإلكترونية، فإنّ هناك جملة من النصائح التي تضمن له النجاح في هذا المشروع، وهذه النصائح هي:

- خشية الله تعالى ومراقبته في السر والعلن وعد غش الزبائن والكذب عليهم وأخذ أسعار أكثر مما ينبغي.
- العمل على جلب الرخصة قبل البدء بالعمل، وذلك ليتجنب أي مخالفة قانونية قد تؤدي به إلى إلغاء المشروع وتوقيفه.
- فتح حساب بالبنك قبل افتتاح المكتب، وذلك لكيلا يؤخّر طلبات الزبائن وبالتالي يكسب سمعة سيئة.
- انتقاء مكان المكتب بتروّي، إذ ينبغي أن يكون هذا المكتب في مكان ماهر بالناس، وذلك ليضمن صاحب المكتب تردّد الكثير من الزبائن إليه.
- المعاملة الحسنة مع الزبائن والصدق في التعامل معهم، وذلك لكسبهم وكسب ثقتهم.
- عدم فتح المكتب في مكان فيه مكتب آخر يقدم نفس الخدمات إلا أن يكون عدد الزبائن في ذلك المكان كبيراً بحيث لا يغطيه مكتب واحد.

عقوبة مخالفة شروط فتح مكتب خدمات الكترونية في السعودية

لقد وضعت المملكة العربية السعودية مجموعة من الشروط التي ينبغي أن يحققها صاحب المال لفتح مكتب الخدمات الإلكترونية، فإذا اختلّ أحد هذه الشروط، فإنّ صاحب المكتب يعاقب بما يلي:

- دفع غرامة مالية كعقوبة على المخالفة التي قام بها، وهذه المخالفة تصل في أعلى حدّها إلى 25 ألف ريال سعودي.
- إغلاق مكتب الخدمات الإلكترونية إغلاقاً مؤقتاً.
- إلغاء الرخصة لمكتب الخدمات الإلكترونية، وتسجيل منع بحقها بحيث لا يتم إخراج هذه الرخصة بعد ذلك مطلقاً.
- العقوبات السابقة هي ما قد تنفّذه الدولة في حق مرتكب أي مخالفة، وقد تجمع أيضاً بين أكثر من عقوبة معاً.